رؤيـــة

■ ساطع راجي

تبادل بطاقات

توضيح وزارة التجارة بشأن عدم تسليم البطاقة التموينية للمواطنين إلا بعد تحديث بطاقة الناخب والتسجيل البايومتري؛ لم يحل العقدة بل زادها غموضاً؛ المعادلة المطروحة من قبل الحكومة بسيطة؛ البطاقة التموينية مقابل بطاقة الناخب؛ سواء أرادت الحكومة استخدام كلمة حرمان أم لا فالنتيجة واحدة؛ وهذه الخطوة ليست جديدة، فمع كل انتخابات وفي مرحلة إصدار بطاقة الناخب تطلق الحكومة وقواها السياسية محاولات تخويف بهدف دفع المواطن لإصدار أو تحديث البطاقة الانتخابية التي تعتبر ركيزة أساسية للعملية الانتخابية. القوى الحاكمة بلا خيال، فهي تكرر التهديد بالبطاقة التموينية والراتب قبل كل انتخابات، بالاضافة الى افلام الأكشن والرعب التي يتحدث عنها القادة الحزبيون في حال عدم اجراء الانتخابات والمشاركة الواسعة فيها، وكأن الانتخابات منعت الكوارث من التتابع على البلاد؛ في حين أن أسوأ الكوارث تأتي بعد الانتخابات بوقت قصير ليتبيّن أن توقعات قادة الأحزاب كانت تعني العكس تماما. القوى الحاكمة تحضر المسرح الانتخابي دائماً بمهارة؛ تبدأ بتشكيل مفوضية انتخابات على مقاسها ووفقاً لاتفاقاتها وحصصها؛ ثم تشرع قانوناً انتخابياً يحقق طموحاتها بدقة عالية ولاستكمال المسرح، تحتاج القوى الحاكمة الى حضور جماهيري واسع للتغطية على ترتيباتها؛ الدستور والقوانين الانتخابية لم تشترط نسبة مشاركة معينة لتكون الانتخابات كاملة الشرعية؛ اذ يمكن اجراء الانتخابات بمن حضر؛ لكن قوى السلطة لا تريد فقط ضمان الانتخابات وضمان الفوز وإنما تريد احتفالاً شعبياً ببقائها في نفس مواقعها، النتيجة النهائية لكل هذا، أن العراق يشهد الكثير من المفاجآت لكن يبقى المشهد الانتخابي على ماهو عليه والنتائج هي نفسها تقريبا. البطاقة الانتخابية تهم قوى الحكم اكثر من الناخب نفسه، فهي مفتاح التلاعب بالتصويت سواء حضر الناخبون أم لا وهذه قصة معقدة لها أساتذة مختصون في التلاعب وشراء الأصوات؛ يبقى أن قوى السلطة مهووسة بكل ماهو مليوني لذلك تريد مشاركة كبيرة وبأرقام غير واقعية ولا منطقية لأن الضجيج يغطي على الأخطاء والفضائح والجرائم وهو مطلب لكل سلطة تواجه أزمة. أحزاب السلطة لها مؤيدون كثر؛ يجب أن لا ننخدع بالاعلام الذي يقوده غاضبون على السلطة أو معارضون؛ كما أن سخط الناس المعلن في وسائل الاعلام وصفحات الفيسبوك والأحاديث اليومية ليس فعّالاً ولا حقيقياً بالضرورة؛ يوجد جمهور حقيقي ومتماسك لقوى السلطة وهو يغفر خطاياها ويبرر لها ويحتفل بقاتها ويستمع لخطاباتهم ويصفق لهم حتى وإن كان ساخطاً على أحوال عيشه؛ هذا الجمهور هو درع قوى السلطة الذي يدفعها الى تقديم من يعارضها كحاقد ظالم يجب إرغامه على الاعتراف بفضلها والتحلّي بالصبر على أخطائها وفشلها؛ فئة المدافعين المستميتين الذين لا يعلنون عن أنفسهم بسهولة هي التي تدفع السلطة لمحاولات إرغام المواطنين على المشاركة في "العرس الانتخابي" ولو باستخدام البطاقة التموينية التي بقيت ورقة لا أكثر في معظم الوقت. وزارة التجارة في بيانها التوضيحي تقول إنها تريد تحديث معلومات البطاقة التموينية من خلال تحديث بطاقة الناخب؛ هذه ليست معادلة واضحة، لأن مفوضية الانتخابات تعتمد أيضاً على معلومات البطاقة التموينية لتحديث قاعدة بياناتها؛ لنكون في حلقة مفرغة ومشوهة، فالمعروف أن بيانات التموينية ليست دقيقة أصلاً ولا توجد طريقة لتدقيقها وضبطها؛ إذ من المستحيل بهذه الأجهزة الإدارية والفوضى الأمنية والسكانية تدقيق وجود كل مواطن. على قوى السلطة أن تشحذ مخيلتها لابتكار أساليب جذب الى الانتخابات لتحقق رغبتها بعرس انتخابي دون أن تتعرض للسخرية، فتسليم الراتب والحصة التموينية حيل قديمة؛ وصفقة تبادل البطاقات الانتخابية بالتموينية مضحكة، والظرف لا يسمح بشائعات عن فتاوى تدعو للمشاركة في الانتخابات؛ يمكن للسلطة أن تكون اكثر عقلانية إذا أرادت عرسا انتخابيا عن طريق سهل مثل منح ٢٥ ألف دينار لكل من يشارك في الانتخابات كبدل نقل أو خطورة أو بدل صبر!!.

أحزاب السلطة لها مؤيدون كثر؛ يجب أن لا ننخدع بالاعلام الذي يقوده غاضبون على السلطة أو معارضون.

حول تجديد آليات فهم النص المُقدّس (٢-٢)

نخلص من كل هذا الى أن تجديد آليات الاشتقاق والتحليل والتفكيك الفكري، ينبغي أن تنصب بالدرجة الأولى على نصوصنا الأولى، النصوص المقدّسة الجوهرية، النصوص التي تحتل مواقع القداسة من ضمير الإنسان المؤمن، وموقع الاحترام والتثمين من ضمير الإنسان الزمني. وليس من شك أن القرآن يأتي في مقدمة هذه النصوص بالنسبة لنا نحن العرب والمسلمين !

□ غالب حسن الشابندر

إن النقطة الأولى التي ينبغي اعتمادها ونحن نقدم على تفكيك وتشريح هذا النص، بلحاظ التجديد وبلحاظ التثاقف هو ضرورة التفريق بين النص بحدّ ذاته والجهد البشري كتفسير وتحليل، فإن ممّا يتضاد مع التجديد والتحليل وممّا يعطّل عملية التثاقف الجادّة المعطاء، هو المزج المصيري القاطع بين النص وتفسيره، بين النص والشخصية، فيما النص مفتوح، وجد للتلقّي بحسب ما يملك المتلقون من فكر ومزاج وأحوال، حيث يدخل هنا موضوع الزمن ودوره وثقافته وعطاؤه، إن عدم الالتفات الى هذه المفارقة حكم على النص بالرتابة والجمود والتعطيل، إن النص البشري يختزن قوة انفتاح هائلة وثرية على مصفوفة من الرؤى والتفسيرات والفهم . ونحن نستعمل كل هذه المصطلحات بتقريب متجانس الى حد كبير - وذلك تبعاً للممكنات الموجودة، فكيف بالنص المقدّس؟ ثم ألا نلاحظ هذه الثروة التفسيرية الرهيبة التي تملأ المكتبة الإسلامية منذ مئات السنين، حتى قيل بأن القرآن الكريم هو الكتاب الأول الذي شغل الفكر الإنساني كتابة على مستوى الضد ومستوى التعاطف ومستوى الالتزام .

إن الوفاء السلفي للقديم باعتباره أقرب لزمن النص يهمل فكرة مهمة، فإن القرب الزمني من النص لا يلغي الترسّبات الموغلة في الضمير والنفس والذات، ولا ينكر متابع بأن الاختلافات في تناول النص المقدّس في ذلك الزمن ليست هينّة، ولم نذع سرّاً لو قلنا أن الكثير من الاختلافات الفقهية والكلامية ترجع الى الفهم المتعدد للنص، وليس ذلك الاّ لاختلاف وتباين الخلفيات الفكرية والنفسية ولاختلاف البيئة ولاختلاف المشاكل العالقة..

النقطة الثانية التي أوّد أن انوّه إليها هنا هي ضرورة التفريق بين محور النص ومصدره، وأنا بطبيعة الحال اتكلم هنا بكوني ملتزماً، فإن محور النص المقدّس. القرآن. هو الانسان، فيما مصدره هو الله، وقد تورّطت بعض الطروحات بخطأ منهجي كبير في هذا المجال كما أتصور، فإن الخطاب الاسلامي بشكل عام، كان يركّز على أن الله محور الحضارة الإسلامية، في حين أن الحضارة الاسلامية والقرآن تحديداً، لم يأتيا لمعالجة الله، بل جاءا لمعالجة الإنسان، هو من الله إلى الإنسان، وليس من الله الى الله... النص القرآني يقول إنه (رحمة للعالمين) و (يهدي للتي هي أقوم)، و(يهدي الى الصراط المستقيم)، وبالتالي هدفه الإنسان، حتى العبادة محورها الإنسان، فالله لا يحتاج لعبادة عباده، بل العباد في حاجة ألى أن يعبدوا الله، وبالتالي فإن القرآن كتاب الله للإنسان، وقد استنفد الفكر الإسلامي طاقات هائلة للبحث في الله! وقد جدب الى حد كبير في مجال البحث في الإنسان، لأن الفكر كان غارقاً بهذه الفكرة، الفكرة التي تقول إن الله محور الحضارة الإسلامية، فيما الصحيح بأن الإنسان هو المحور.

النقطة الثالثة في هذا الميدان الرحب الساخن هو الفلسفة المقاصدية، فإن تحجيم فلسفة المقاصدية على الفقه ليست صحيحة، فكرة مجزوءة، لأن النص القرآني كله لمصلحة الإنسان، ومن هنا ينبغي توجيه النص في خدمة الإنسان وليس العكس، لم يأت النص القرآني ليكون مقدّساً كأن لا يُمس، ولا يتعرّض للسؤال، ولا يكون مصدر جذب دموي واستشهادي أولي، بل هو جاء لبناء الإنسان، والعمل من أجل القرآن إنما في سياق تجذير هذه الوظيفة، الدفاع عن القرآن يعادل الدفاع عن الانسان، عن الحق، عن العدل، عن السلام، عن الإنصاف، وبالتالي هناك معادلة خفيّة مؤداها، بأن النص القرآني لخدمة الانسان . ربما يثير هذا التعبير الكثير من الناس ، لانّنا تعلمنا على التعامل مع القرآن الكريم بقدسية ساذجة، القدسية التي تعني الترهيب والتخوف، القدسيّة التي تعني عدم الاقتراب، فيما القرآن بالذات يدعو الى تحليله وتفهّمه وتدبّره، فما أبعد ذاك الفهم عن هذه الدعوة الكبيرة ؟

لقد كان المقاصديون يعتقدون بأن الشريعة جاءت للحفظ ، حفظ العقل والدين والنفس والعرض والمال والدم، على اختلاف بين القوم، من حيث العدد ومن حيث الترتيب، ثمّ جاء المفكرون المعاصرون ليعطوا لفكرة مقاصدية الفقه دفعة أكبر، فقد قالوا بإن الشريعة جاءت لحفظ المجتمع والنظام العام والممتلكات العامة، وفي تصوري أن كل هذا جيد، ولكن الأعمق هو القول بإن مقاصد الشريعة هي التحرير، تحرير العقل من الجهل و التعصب والنفس من الابتذال والعبودية، وتحرير المجتمع من الديكتاتورية والروتين، والقرآن الكريم آية صريحة على ما نقول، فإن توجيه القرآن للعقل وتفجير ممكنات الإنسان الفكرية والعضلية والروحية، دليل على أن النص القرآني جاء في سياق فلسفة المقاصد (قل أعملوا ...) ، (وفي ذلك فليتنافس المتنافسون)، (من يعمل مثقال ذرّة خيراً يره ...) ، وكل ذلك يؤسّس لفكر مقاصدي واضح ، يصب أولاً وآخراً في صالح الإنسان.

لقد كان المقاصديون يعتقدون بأن الشريعة جاءت للحفظ ، حفظ العقل والدين والنفس والعرض والمال والدم، على اختلاف بين القوم، من حيث العدد ومن حيث الترتيب، ثمّ جاء المفكرون المعاصرون ليعطوا لفكرة مقاصدية الفقه دفعة أكبر، فقد قالوا بإن الشريعة جاءت لحفظ المجتمع والنظام العام والممتلكات العامة.

النقطة الرابعة في موضوعنا، هي ضرورة التأويل ونحن نتماشى بالقرآن الكريم، لا ندعو الى التأويل المطلق، بل مقصودنا هنا الفهم المتعدّد، الفهم الذي يتخذ مسارات متنوّعة تبعاً لظروف التلقي والمتلقي، ولكن ينبغي الالتزام بالكثير من القواعد التي من شأنها الحيلولة دون الشطط، فهذا الكتاب من الله، وينبغي أن يأتي التأويل في اتجاه لا يتعارض مع النظرة الروحية للنص، من حيث المنشأ و الأصل والهدف، وليس من شك لا يمكن تجاهل سطوة اللغة في العملية التأويلية، لا نقصد بالسطوة هنا السيادة المطلقة، لا نعني الالتزام الحرفي بالقاموس، وللعلم إن القرآن الكريم لم يلتزم تماماً بالمعنى القاموسي، بل له قاموسه الخاص به، قاموسه الذي هو حصيلة المعنى المألوف ممزوجاً بالتوجهات العقدية الجديدة التي أتى بها، فالجهاد في القرآن غيره في القاموس تفصيلاً، والزكاة في قاموس القرآن غيره كما هو في القاموس الرسمي، وهكذا، ولعل من هذه الفكرة نشأت فكرة القاموس القرآني الذي توجّه الاصفهاني في مفرداته المعروفة .

والنقطة الخامسة في تجديد آليات التعامل مع النص المقدّس هي أولية العلاقات على الفرد، أولية المجتمع على الفرد، وفي هذا السياق نكتشف نسق الفرد الاجتماعي، وهي طفرة في عالم التشريع، ونقطة جوهرية في تنظيم العلاقة بين الفرد والمجتمع...

نعود للقول، بإن التجديد في آليات فهم النص المقدّس وتشريحه، يحتاج الى مراجعة انقلابية دقيقة، لكي لا يضيع النص في غياهب النسيان، ولكي لا يضيع في فوضى الفهم الناقص، ولكي نتمكن من امتصاص صدمة التغيرات الهائلة التي يمر بها التاريخ، ولكي نستطيع أن ننفتح على الثقافات الأخرى بقوة وثقة وشجاعة.

قضية للمناقشة

لغتنا الجميلة

□ فريدة النقاش

ينتهي العام الدولي للغة العربية مع نهاية هذا العام، فإذا شئنا أن نقيم كيفية احتفال الناطقين بلغة الضاد بعامها لن يفاجئنا الهزال، لأن كل مظاهر التدهور التي لحقت باللغة العربية خلال السنوات الأخيرة، بخاصة منذ بدء سياسة الانفتاح، وهيمنة النزعات الاستهلاكية التجارية التي واكبت انتشار الجوانب السطحية التافهة والشكلية من العولمة الرأسمالية، واختزال الحداثة في السلوك اليومي للأجيال الجديدة في شكل استخدام مفردات . مشوهة في الغالب . للغة الإنكليزية، بل وصل الأمر ببعضهم إلى كتابة العربية ذاتها بمفردات إنكليزية لتكتمل المهزلة بتفاقم ظاهرة الأخطاء الإملائية والنحوية الفادحة والتي يقع فيها حتى خريجو الجامعات.

ولن يكون من العدل أن نلقي باللوم على الأجيال الجديدة وحدها لأنها نتاج منظومة متكاملة من التبعية بعد أن أصبحت البلاد تستورد أكثر من ما تصدر، وتنتج أقل من ما تستهلك وتدهورت الصناعة الوطنية لتتحول البلاد إلى سوق لمنتجات الآخرين، وفي قلب هذه المنظومة المتكاملة يأتي انهيار التعليم نظماً ومناهج ومعلمين. إذ انقسم التعليم أفقياً ورأسياً، فهناك تعليم الفقراء وتعليم الأغنياء، وهناك التعليم الوطني والتعليم الأجنبي، وهناك التعليم الديني والتعليم المدني. ونشأت نتيجة لهذا الانقسام الفادح أجيال من الطالبات والطلاب غربية عن بعضها البعض، بينما يتشدق الإعلام والمسؤولون بما أسموه الهوية الجامعة، دون إدراك كاف بأن مثل هذه الهوية الجامعة ترتبط ارتباطاً وثيقاً باللغة المشتركة، ونجد طلاباً وطالبات من خريجي التعليم الأجنبي يتعالون على اللغة العربية باعتبارها متخلفة. ويتعاملون فيما بينهم بالإنكليزية. ولا ننسى هنا أن الإنكليزية تلبّي أيضاً احتياجاتهم للغة العلم. إذ أن لغة العلم أصبحت غريبة لا لأنها مستوردة ولم تندرج بشكل طبيعي في قاموسنا، ولكن أيضاً لأننا بسبب تراجع الإنتاج والابتكار . إلا فيما ندر . لا ننتج مفردات جديدة يمكن أن تندرج في السياق العلمي العالمي وتنتسب لنا.

وانحسرت اللغة العلمية في الدوائر الأكاديمية الضيقة وواجهت صعوبات كبيرة في عملية التعريب التي طالما كانت مطلباً للعلماء والباحثين وحتى بعض الطلاب، وقيل أن تعريب بعض مصطلحات الطب في جامعات عربية أدى إلى تدهور دراسة الطب، وهو قول يفتقر إلى الإثبات.

ولأننا اعتدنا أن نفكر في الأمور بل والقضايا الكبرى بمعزل عن بعضها البعض، فقد أغفلنا إدراج حماية لغتنا وتطويرها في منظومة الدفاع عن الأمن القومي والسيادة الوطنية، وحصرنا التفكير في هاتين القضيتين الأساسيتين. في الأمن العسكري والسياسي، وغاب عن كل من المفهوم والممارسة حقيقة أن اللغة القومية تشكّل ركناً أساسياً من أركان هذا الأمن، وأن العناية بها، وسد الثغرات التي تعمل على إزاحتها من المتن إلى الهامش، وصولاً لحد استبدالها باللغة العالمية الشائعة الآن، وهي الإنكليزية في طبعتها الأمريكية هي مهمة أساسية بدورها تدخل في صلب حماية الأمن القومي .

وفي هذا السياق هناك إجراءات إدارية بسيطة لا أعرف لماذا تمتنع السلطات عن اتخاذها، وكان لدى المرحوم الدكتور "محمد الجويلي" حين تولى وزارة الإدارة المحلية خطة لمنع استخدام الأسماء الأجنبية في المحلات والمؤسسات عامة وخاصة، وبهذه المناسبة لا يستطيع المرء إلا أن يتساءل لماذا تستخدم المصرية للاتصالات في حملة الدعاية لعملية التجديد كلمة إنكليزية بينما المفردة المقابلة لها هي نحن أو "إحنا" إذا شاءت أن تكون أقرب إلى الناس، وهي مفردة جميلة وموحية.

وتقع المسؤولية السياسية الكبرى في هذا السياق على عاتق صانعي السياسات العامة، وخاصة وزارة التربية والتعليم التي تتخبط منذ سنوات طويلة في محاولات . فاشلة في الغالب . لتطوير التعليم دون أن تقترب جدياً من الانقسام الفادح، ودون أن تفرض على مؤسسات التعليم الأجنبي استخدام اللغة العربية كخطوة أولى ثم تقوم بتوحيد المدرسة كخطوة ثانية حفاظاً على ما تدّعي أنها تسعى إلى حماية أي الهوية الجامعة التي يدمرها انقسام التعليم.

وتظل الأمة العربية محظوظة لأنها أمة القرآن الكريم الذي ظل عبر مئات السنين حافظاً للغة العربية من الاندثار، أو التفتت إلى لغات عدة مثلما حدث مع اللاتينية.

ولا ننسى في هذا السياق، أن هناك دوائر مثل مجامع اللغة العربية المنتشرة في عدد من البلدان، كما أن هناك بعض الأفراد الذين أطلقوا مشروعات أساسية للتعريف باللغة، وإبراز عناصر الجمال فيها والتعريف بها باعتبارها لغة الشعر ذات المليون مفردة .

ويبرز هناك الدور المجيد الذي قام به الشاعر والإذاعي الراحل " فاروق شوشة" الذي أطلق برنامجه اليومي القصير والجميل "لغتنا الجميلة" الذي يقدم فيه مختارات من الشعر العربي قديمه وحديثه، وهو يضيئ لنا الخلفية الاجتماعية السياسية والثقافية لهذا الإبداع المميز للعربية عبر العصور، وقامت الإذاعة بإعادة حلقات البرنامج بعد وفاته، ولعل ذلك أن يكون حافزاً لآخرين للمبادرة بإطلاق برامج أخرى حفاظاً على لغتنا الجميلة والتعريف بجمالياتها. كما أن الإذاعيين "أحمد الجبالي" و"براء المطيعي" يقدمان فقرة قصيرة لتصحيح الأخطاء الشائعة "قل ولا تقل" .

ويبقى أن على الإدارة السياسية . للبلاد . أن تضع هذه القضية على جدول أعمالها باعتبارها قضية أساسية مثلها مثل مياه النيل.

للبسار در

صفعة على وجه إسرائيل

□ حسين عبد الرازق

غابت ٢١ دولة عن جلسة التصويت وصوت لصالح مشروع القرار الذي يدين قرار ترامب ١٢٨ دولة "بنسبة ٤ر٧٤٪" وعارضه ٩ دول فقط ، فبالإضافة للولايات المتحدة وإسرائيل عارضت القرار دولة أفريقية واحدة " توجو" ودولتان من أمريكا الوسطى والجنوبية "جواتيمالا . هندوراس" ومجموعة من الجزر التي يصعب تذكر أسمائها " نورو . بالاو . ميكرونيزيا . جزر مارشال" .

وتحتاج نتائج التصويت إلى تحليل ودراسة تفصيلية، فمثلاً هناك ٧ دول أفريقية غابت عن جلسة التصويت هي "أفريقيا الوسطي . الكونغو الديمقراطية . غينيا بيساو . كينيا . سيراليون . سوازيلاند . زامبيا" بالمقابل هناك وجهت "الجمعية العامة للأمم المتحدة " التي عقدت يوم الخميس الماضي، جلسة طارئة خاصة للتصويت على قرار خاص بعروبة القدس، تحت بند "متحدون من أجل السلام " لطمة قاسية للولايات المتحدة الأمريكية، التي استخدمت حق الاعتراض "الفيتو" لمنع مجلس الأمن من إصدار قرار ضد قرار ترامب الاعتراف بالقدس "الغربية والشرقية" مشروع القرار الذي تقدمت به مصر لمجلس الأمن.

وقد لجأت الإدارة الأمريكية للتهديد علناً بمنع المساعدات عن الدول التي ستصوّت ضد القرار الأمريكي . وقال الرئيس الأمريكي "دونالد ترامب" إن الولايات المتحدة انفقت بحماقة ٧ ترليونات دولار في الشرق الأوسط " ومع ذلك يصوّتون ضدنا " وأضافت " نيكي هيلي" السفيرة الأمريكية لدى المنظمة الدولية "وأنتم تدلون بأصواتكم لابد وأن تعلموا أن الرئيس والولايات المتحدة يأخذان التصويت بشكل شخصي .. إن الرئيس سيراقب التصويت عن كثب، وقد طالب بالإبلاغ عن الدول التي تصوت ضد أمريكا، وسنسجل كل صوت يتم الإدلاء به.. إن الولايات المتحدة لا تنتظر من تلك الدول التي قدمت لها المساعدات من قبل أن تصوّت ضدها .

وقد أثار هذا التهديد الفج ردود فعل غاضبة حتى لدى حلفاء الولايات المتحدة التقليديين، فالرئيس التركي " رجب طيب أردوغان" علّق بحدة على تصريحات ترامب قائلاً "أدعوا العالم بأسره إلى عدم بيع إرادته الديمقراطية لقاء حفنة من الدولارات " وصوّت حلفاء الولايات المتحدة الأوروبيون ضد القرار الأمريكي باستثناءات قليلة مثل جمهورية التشيك والمجر وبولندا.

وجاءت نتيجة التصويت حاسمة فمن بين ١٩٣ دولة أعضاء في الجمعية العامة للأمم المتحدة، شارك في التصويت ١٧٢ دولة ، فقد دول أفريقية انحازت بقوة للحق الفلسطيني والعربي مثل جنوب أفريقيا، حيث قرر حزب المؤتمر الوطني الأفريقي الحاكم بالإجماع "توجيه الحكومة إلى القيام فوراً ودون قيد أو شرط بخفض سفارة جنوب أفريقيا في إسرائيل إلى مكتب اتصال " كما أعلنت الحكومة الماليزية أنها ستبحث خلال اجتماع قريب لها إمكانية فتح سفارة لها في القدس المحتلة باعتبارها عاصمة لدولة فلسطين".

ولا يقل أهمية عن نتائج التصويت نص القرار الصادر عن الجمعية العامة والذي يؤكد " أن أي قرارات وإجراءات تهدف إلى تغيير طابع مدينة القدس الشريف أو مركزها أو تركيبتها الديمقراطية ليس لها أي أثر قانوني، وأنها لاغية وباطلة، ويجب الغاؤها امتثالاً لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وتدعو في هذا الصدد جميع الدول إلى الامتناع عن إنشاء بعثات دبلوماسية في مدينة القدس الشريف عملاً بقرار مجلس الأمن ٤٧٨ "١٩٨٠" وتطالب الدول بالامتثال لقرارات مجلس الأمن المتعلقة بمدينة القدس الشريف وبعدم الاعتراف بأيّ إجراءات أو تدابير مخالفة لذلك القرار .. إلى آخر القرار .

وقد اعترفت الصحف الإسرائيلية بأهمية قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة، وقالت " هارتس" .. " ما جرى اليوم في أروقة الجمعية العامة هزيمة ساحقة لرئيس الولايات المتحدة الأمريكية دونالد ترامب و لرئيس وزراء إسرائيل، وأضافت صحيفة "يديعوت أحرونوت".. "القرار بمثابة صفعة على وجه إسرائيل والولايات المتحدة، ومن المرجح أن يلحق بها أضراراً جسيمة على مستويات عدة".

والخطوة الفلسطينية والعربية التالية لهذا الانتصار، هو الاستفادة من هذا المطلب العالمي المساند للحق الفلسطيني، لدعم التحرك العربي لمنع فوز إسرائيل بمقعد غير دائم في مجلس الأمن لعامي ٢٠١٩ . ٢٠٢١.